المنطق التداولي عند طه عبد الرحمان وتطبيقاته

آمـــنة بلعلى

يعد طه عبد الرحمان من أبرز الباحثين في المجال التداولي، إن لم نقل من القلائل في العالم العربي، سواء على مستوى التنظير أو التطبيقات، ولقد عكست مؤلفاته الكثيرة في مجال المنطق وفلسفة اللغة والتداوليات استراتيجية علمية في وضع النظريات وتقويم التعريفات الغربية، وصياغة المناهج وتطبيقها على أصناف الخطابات في التراث العربي الإسلامي.

لقد نحا في مجال ظاهرة التخاطب الإنساني منحى علميا وشاملا في الكشف عن آلياتها والقواعد التي تنضبط بها الدلائل فيها وعلاقاتها بمستعمليها والمقاصد التي توجّه التداول الخطابي بينهم ممارسة وتفاعلا مستلهما في ذلك نظريات الغربيين استلهاما تأصيليا ينمّ عن فهم لها ولمرجعياتها واقفا عند خصوصيتها، ونقائصها، متمثلا ومراجعا لها من خلال مثيلاتها من المفاهيم والآراء عند علماء الإسلام. وهو في سعيه هذا الذي يمتد منذ 1970 حين وضع المقابل العربي (التداوليات) للمصطلح الأجنبي pragmatique، و كان أول من وضعه، و تبناه جمهور الباحثين في اللســـانيـــات،

يجتهد في الاشتغال بمعايير اللغة العربية في وضع المصطلح، لوعيه أن سلطة المعايير اللغوية الأجنبية بلغت بالباحثين العرب "درجة أصبحت معها ألفاظهم أشكالا منقطعة الصلة بدلالاتها اللغوية وفاقدة لأسباب الإنتاج والتغيير في الفكر العلمي"(1).

لقد استمد طه عبد الرحمن وسائله المنهجية سواء في بناء التعريفات والنظريات أو قراءة التراث من مصدرين معرفيين الأول **فرع التداوليات** وهي التي تختص بوصف وتفسير العلاقات بين الدوال والمدلولات ومستعمليها، ويتمثل المصدر الثاني في **المنطق** ،ولكن في منحاه الحواري والذي بفضله "توثقت الصلة بينه وبين الدرس اللغوي المعاصر وتحليل الخطاب"(2). وهو خلافا للغربيين من فلاسفة اللغة والتداوليين يستعمل المنطق أداة للوصف باعتباره آلية حيث يعلم صلاحيتها وكفايتها ويستبعدها حيث يعلم عدم مناسبتها، وكان قد عد عند الغرب موضوعا في ذاته كما عند غرايس مثلا في كتابه logique et conversation وانطلاقا من مظاهر الخلاف هذه بادر في نقد بعض نظريات الغرب وصياغة نظريات مغايرة، هي ما أحاول الإشارة إليه في هذه المداخلة التعريفية لأنها قائمة بالدرجة الأولى على التعريف بجهد هذا الرجل الذي يحسبه الكثير على الفلسفة، ويغفلون مساهماته في تفعيل البحث التداولي العربي نظريا وتطبيقيا. و لقد لخصت المداخلة في "المنطق التداولي عند طه عبد الرحمان وتطبيقاتها" لاعتقادي أن جهوده يحكمها منطق واحد هو السعي إلى التمثل والتأصيل، و هو هاجس، لا يقدّره إلا من تمثّل المناهج الغربية التي نستهلكها، و نظر من خلالها إلى التراث من أجل التعريف به أو الكشف عن الجوانب الغامضة فيه، إنها استراتيجية علمية منطقية يعتمدها سواء في نقد النظريات أو صياغة أخرى، أوفي وضع المقابل العربي للمصطلح الأجنبي، وهي النقاط الثلاثة البارزة في منهجيته التي سأعرضها في هذا المقام.

(1) / نقده النظريات الغربية

نظر طه عبد الرحمان في القوانين التي ينظبط بها التخاطب والتي شغلت المناطقة المحدثين في مجال الحجاج والحوار خاصة، كما شغلت اللسانيين من التداوليين لاختصاص التداوليات بدراسة الاستعمالات اللغوية في علاقتها بمقامات الكلام، وانطلاقا من النتيجة التي اجتمع حولها القدامى والمحدثون والتي تفيد أن التّخاطب بنية تفاعلية تقوم على ضربين من المبادئ: **تواصلية وتعاملية**(3) تبيّن له أن المبادئ التي صاغها المحدثون، يكرّر بعضها بعضا وتفضل بعض قواعدها بعضا للقيام بشروط كمال التخاطب، وينطلق من المبدإ الأول وهو مبدأ التعاونcoopération الذي ورد عند بول غرايس Paul Grice، فيبيّن أن هذا المبدأ يوجب أن يتعاون المتكلم والمخاطب على تحقيق الهدف المرسوم من الحديث الذي دخلا فيه، وقد يكون هذا الهدف محدّدا قبل دخولهما في الكلام أو يحصل تحديده أثناء الكلام(4) و لقد فرّع غرايس على مبدأ التعاون القواعد التي أعيدت صياغتها والتي تعرف بقوانين الخطاب فيما بعد، وهي أربعة :

قاعدتا كم الخبر وهما:

أ- لتكن إفادتك المخاطب على قدر حاجته.

ب- لا تجعل لإفادتك تتعدى القدر المطلوب.

قاعدتا كيف الخبر وهما :

أ- لا تقل ما تعلم كذبه.

ب- لا تقل ما ليست لك عليه بيّنة

- **قاعدة علاقة الخبر بمقتضى الحال أو المناسبة**. و هي ليناسب مقالك مقامك.

قواعد جهة الخبر و هي:

أ- لتحترز من الالتباس.

ب- لتحترز من الإجمال.

ج- لتتكلّم بإيجاز.
د- لترتّب كلامك.

إن الهدف من وضع هذه الضوابط هو أن يبلغ بها التخاطب الغاية في الوضوح؛ فتكون المعاني صريحة، وإذا ما خالف المتخاطبان بعض هذه القوانين، فإن الإفادة من الخطاب تنتقل من الصريح إلى الضمني والمجازي، وإن أخلّ التخاطب بقانون ما، فإن باطنه يفترض مبدأ التعاون، مثل قول أحدنا للآخر: **لقد اشتد الحر بنا في هذا المكان**، فهذا إخلال بقانون الإخبار؛ لأننا نخبر بما يعلم، لكن باطنه يقصد به أن يبادر الآخر إلى فتح النافذة، وهنا افتراض أنه يأخذ بمبدأ التعاون.فتتحول الجملة إلى ملة تداولية، مثلما أشار إلى ذلك **فرا نسوا ليوتار** في كتابه : التنازع، حين قال:(لن يفهم الجملة من اكتفى بمعرفة مضمونها، إذ من الواجب عليه كذلك أن يكشف عن القصد الذي أدى إلى إصدارها)(5). وفي موقع آخر يقول: (لا يتحوّل فعل اللغة إلى جملة، أي أنه لا يتحول إلى وحدة لسانية، بل إلى وحدة تداولية)(6) وهكذا يرى طه عبد الرحمان أن نظرية غرايس تضعنا أمام أمرين: إما أن نتبع القوانين المتفرعة عن مبدأ التعاون أو نخرج عنها، فنكون في الحالة الأولى حصّلنا فائدة قريبة هي أقرب إلى ما سمّاه علماء الأصول **بالمنطوق**، وإن خرجنا عنها حصّلنا فائدة بعيدة هي أقرب إلى ما سمّوه **بالمفهوم** أو **المسكوت عنه أو دلالة الدلالة**.

وجّه طه عبد الرحمن انتقادا لقوانين غرايس لكونها تركّز فقط على الجانب التبليغي، وتهمل الجانب التعاملي الذي أشار إليه غرايس نفسه والمتمثل في الجانبين الاجتماعي أو الأخلاقي، في قوله: هناك أنواع شتى لقواعد أخرى، جمالية واجتماعية وأخلاقية من قبيل: لتكن مؤدّبا، التي يتّبعها عادة المتخاطبون في أحاديثهم والتي تولّد معاني غير متعارف عليها، غير أنه، مثلما يرى طه عبد الرحمان، لم يتفطّن إلى قيمة هذا الجانب التهذيبي الذي قد يكون هو الأصل في خروج المعاني الحقيقية أو المباشرة إلى معان أخرى.

يورد طه عبد الرحمان المبدأ الثاني وهو مبدأ التأدب الذي أوردته روبين لاكوف Robin lakoff في منطق التأدب، حيث يقضي أن يلتزم كل من المتكلّم والمخاطب في تعاونهما على تحقيق الغاية التي دخلا من أجلها في الكلام من ضوابط التهذيب ما لا يقل عمّا يلتزمان به من ضوابط التبليغ، ويتفرّع هذا المبدأ إلى قواعد هي:

ا- **قاعدة التعفف** formality التي فضّل ترجمتها بالتعفف بدل التأدب بالآداب العامة، وهي توجب على المتكلم ألا يستعمل من العبارات إلا ما يمكنه من حفظ مسافة بينه وبين المخاطب، ولا يحمله على فعل ما يكره، ولا يستعمل عبارات الطلب المباشرة، ولا يقتحم عليه شؤونه الخاصة إلا باستئذان.

ب- **قاعدة التشكك:** ومقتضاها: لتجعل المخاطب يختار بنفسه، وتقتضي أن يتجنّب المتكلّم أساليب التقرير، ويأخذ بأساليب الاستفهام كما لو كان متشكّكا في مقاصده، كأن أقول: ألا يكون من المفيد أن نقرأ طه عبد الرحمان. لمن يجهله، بدل قولي: يجب عليك أن تقرأه.

ج- **قاعدة التودّد** أي: لتظهر الود إلى المخاطب، وتتمثّل في المعاملة بالمثل؛ أي الند للند واستعمال ألفاظ الأنس.

و لما كانت هذه القواعد تتدرج بالقوة؛ حيث إن قاعدة التشكك أقوى من التعفف، والتودّد أقوى من التشكّك، ووجه القوة فيها، أن آخر قاعدة قد تحتوي معنى القاعدة التي سبقت وتحتويه، رأى طه عبد الرحمن أن القيام بإحداها يسقط البعض الآخر، وإذا حصل وإن اتّبعت قاعدتين لزم التسليم بأن العلاقات بين المتكلم والمخاطب قد انتقلت من مستوى تخاطبي إلى آخر. وهكذا فالمبدأ التأدّبي للتخاطب الذي جاءت به لاكوف يفضل مبدأ التعاون

لغرايس، لأنه يأخذ بالجانب التبليغي والتهذيبي للتخاطب.وأصبح واضحا إمكانية رد القواعد التعاونية إلى مبدأ التعفف principe de formalité.

وعلى الرغم من أهمية هذا الجانب في عملية التخاطب فإن طه عبد الرحمن يرى أنه يفتقر إلى الوظيفة العملية أو ما سماه **بمقاصد إصلاح السلوك**، لذلك لجأ إلى مبدأ آخر هو مبدأ التواجه المأخوذ من ظاهرة التأدب أو politeness كما ورد عند اللسانيين بينيلوب براون وستيفن ليفنسون Penelope BROWN and Stephen LEVINSKI واللذان يريان أن هناك من الأقوال التي تنزل في التداوليات منزلة الأعمال، فتدفع إلى عمل شئ يلزم المستمع قبوله أو ردّه، ويقوّم السلوك اعتذارا أو ندما، وهنا يكون مبدأ التواجه قد فاق مبدأ التأدّب السابق.

إن قصور هذا المبدأ عن الاشتغال بالبعد التقربي من العمل التهذيبي استلزم مبدأ آخر وهو مبدأ **التأدب الأقصى** الذي يورده جيوفري ليتشGeoffrey LEECH في كتابه **مبادئ التداوليات** ويعدّه مكمّلا لمبدأ التعاون ويصوغه في صورتين اثنتين **الأولى سلبية**: قلل من الكلام غير المؤدب **والثانية إيجابية**: أكثر من الكلام المؤدب، وتتفرع عنها قواعد **اللباقة، السخاء، الاستحسان، التواضع، الاتفاق، التعاطف**، غير أن الخاصية التناظرية التي لاحظها طه عبد الرحمن على قواعد هذا المبدأ، ومقتضاها أن كل ما كان مؤدّبا بالنسبة للمخاطب، فهو غير مؤدب بالنسبة للمتكلم والعكس بالعكس، بحيث ما حسن في حق أحد المتخاطبين قبح في حق الآخر،يجعل التأدب الأقصى محلّ تنازع بين المتكلم والمخاطب، فإذا أفاد منه أحدهما لا يفيد منه الآخر. الأمر الذي يجعله قائما على التظاهر وتحصيل الأغراض، ولذلك وجدناه في الأخير يقترح مبدأ خاصا مستمدا من جهود علماء الإسلام يرفع عن التأدب التظاهر ويجرّده من الغرضية، ويجعله تقربا خالصا **وهو مبدأ التصديق** ويقر أنه مبدأ راسخ في التراث الإسلامي واتخذ عدة صور مثل **مطابقة القول للفعل وتصديق العمل للكلام** وصياغته كما يلي :**لا تقل لغيرك قولا لا يصدقه فعلك**، وصاغ له قواعد وردت عند الماوردي و هي :

- ينبغي للكلام أن يكون لداع يدعو إليه، إما في اجتلاب نفع أو دفع ضر.
- ينبغي أن يأتي به المتكلم في موضعه ويتوخّى به إصابة فرصته.
- ينبغي أن يقتصر من الكلام على قدر حاجته.
- يجب أن يتخيّر اللفظ الذي به يتكلم (7).

ويرى أن هذه القواعد، تعدّ جامعة لمبدأ التعاون والقواعد المتفرّعة عليه التي اشتهرت عند المحدثين بتنظيم الجانب التبليغي، ثم تتفرّع عن هذا المبدأ قواعد تعاملية استقرأها من التراث الإسلامي وهي: **قاعدة الصدق وقاعدة القصد وقاعدة الإخلاص،** وهكذا خلص إلى أن هذه المبادئ تتفاضل فيما بينها، فمبدأ التأدب يفضل مبدأ التعاون بتقعيده الجانب التهذيبي، ومبدأ التواجه يفضل مبدأ التأدب بتعرّضه لعنصر العمل من الجانب التهذيبي، ومبدأ التأدّب الأقصى يفضل مبدأ التواجه لوقوفه على وظيفة التقرّب من الغير التي يؤديها العمل، ومبدأ التصديق يفضل مبدأ التأدب الأقصى، لأنه يقوم بشرطي التقرب من الغير وهما الصدق والإخلاص، فيكون بذلك أفضل المبادئ وأكملها جميعا(8) فيجعله هو الأصل.

إن طه عبد الرحمن لا ينتقد إلا لكي يقف على محاسن ونقائص النظرية ثم يعطي البديل بطريقة منطقية مارس من خلالها **مبدأ التصديق** نفسه فلا نراه في كتبه إلا مقدما حقوق الغير في القول على حقه، قائما على التأدب، والصدق والإخلاص، مجسّدا بالقول والفعل الذي تدل عليه كتبه كيف يكون التواصل مع الغرب.

لاحظ طه عبد الرحمان أن هذه القواعد وإن كانت تضبط أغلب فعاليات التخاطب الإنساني إلا أن الخطاب الأدبي، والشعري خاصة، قد لا ينضبط بها، ولذلك نراه يلجأ إلى آليات أخرى لتصنيف الخطابات في مستوى آخر من مستويات التخاطب، مثلما تجلى في صياغته نظريته في الحوارية.

2- صياغة النماذج والنظريات وتطبيقها: سوف نمثّل لجهوده في هذا المجال بصياغته نظرية خاصة في الحوارية، مستفيدا من نظرية أفعال الكلام(أغراض الكلام عنده) و قوانين الخطاب (قواعد التخاطب عنده) ومقاصد المتكلمين. بحيث نظر إلى الحوارية فجعلها مراتب ثلاث: **الحوار، و المحاورة، و التحاور** وهي تناسب بعض النظريات الغربية في مجال تحليل الخطاب، وخصّ كل نظرية بآلية خطابية، وحدّد لها نموذجها النظري، ومنهجها الاستدلالي، وشاهدها النصي(9).

يشير منذ البداية أن الحوارية بمراتبها الثلاث هي فعاليات خطابية يتوافر فيها صنفان من الشروط، شروط النص الاستدلالي باختلاف أنواعه كالبرهان والحجاج، وشروط التداول اللغوي كالنطقية والاجتماعية و الاعتقادية و الإقناعية.

1- مرتبة الحوار أو النظرية العرضية: و العرض فيها أن يعتقد العارض صدق ما يعرض ويلزم المعروض عليه بتصديق عرضه، يقيم الأدلة على مضامين عرضه، ويوقن بصدق قضايا دليله وبصحة تدليله.

يستند طه عبد الرحمن في هذه المرتبة إلى نموذج نظرية البلاغ information لشانون وويفر، ونموذج الصدق لـــ Tarski و Lacoff ، ويربطه بالاستدلال البرهاني كمنهج، وشاهده النصي هو الحوار الفلسفي، والحوار العلمي. وبذلك فإن الحوار" نص استدلالي مبناه البلاغ الذي يتناوب عليه الجانبان، نص يؤول إلى الانفصال عنهما بمحو العارض منهما لآثار المعروض عليه، لينتهي بدوره إلى الانمحاء منه"(10) ولذلك يجعل الحوار في أدنى مراتب الحوارية.والسبب في ذلك أن العلاقة تكون في اتجاه واحد وتنتفي فيها شروط الاستعمال التي تراعي المقام وحقوق وواجبات المتكلمين.لأن المتكلم يحاول فرض آرائه علا الآخر ويلغي كل إمكانية له، وتتلى مثلا في هيمنة الصوت الواحد في الرواية المونولوجية عند باختين.

2- **مرتبة المحاورة أو النظرية الاعتراضية** : في هذا المستوى يرتقي المخاطب إلى درجة من التعاون مع المتكلم في إنشاء معرفة مشتركة، ويكون فعل الاعتراض استجابيا، إداريا، استشاريا، تقويميا، تشكيكيا، سجاليا، وتلخص أفعال الاعتراض هذه صفة التفاعل بين المتخاطبين، التي تتجلى من خلال التفاعل اللغوي، ونموذجها هو الإبلاغ والقصد : **الإبلاغ** مثلما تجلى عند اللساني ross وفيه لا يركّز على الخبر وحده كما في الحوار، بل يقصد إبلاغه إلى الغير والتأثير في اعتقاداته، والقصد المستمد من grice وتطبيقه على أفعال الكلام عند searle وصورة هذا النموذج الإبلاغي القصدي: أن قول القائل لا يمكن أن يفيد شيئا إلا إذا قصد القائل أمورا ثلاثة، وهو هنا يلتقي مع نظرية سيمسولوجيا التواصل وخاصة عند بريتو الذي يجعل التواصل مشروطا بالقصد[11]، وهذه الأمور هي :

- أن يدفع قوله إلى نهوض المقول له بالجواب.
- أن يتعرّف المقول له على هذا القصد.
- أن يكون انتهاض المقول له بالجواب مستندا إلى تعرفه إلى قصد القائل.

إن منهج هذا المستوى من الحوارية هو الاستدلال بواسطة الحجاج، وشواهده النصية هي: المناظرة، وما يدخل في عدادها كالرسائل والنصوص الأدبية التي تعتمد التناص.

3 - مرتبة التحاور أو النظرية التعارضية: يرتكز التخاطب في هذا المستوى على آلية التعارض وهو أن يتقلب المتحاور بين العرض والاعتراض، ويستند إلى قواعد تخاطبية منها:

- لا تنص على شئ وأنت لا تقصد تخصيصه.
- لتسلك طرق التقابل في تشقيق الكلام.
- لتستحضر في أقوالك إمكان الاعتراض عليها.

هذا التعارض الأصلي في التخاطب ولكن هناك نوعان آخران من التعارض ناتجين عن خاصيتين للخطاب الطبيعي هما الطواعية و الاستعارية، فمن سمات طواعية اللغة أن المضمون يتقلب عبر النص في

أحوال كثيرة فيصير في نهايته غيره في بدايته (يمكن الاستفادة كثيرا من هذا في دراسة التحول في النص الأدبيمن خلال المسار السردي أو مفهوم السيرورة السيميائية)

ومن خصائص استعارية اللغة أن المعنى الحقيقي والمعنى المجازي يتلازمان في التعبير ويتعاندان فيه، وما تلازم منهما تضاعفت فيه ذات المتعارض تضاعف تماثل، وما تعاند منهما تزاوجت فيه تزاوج تباين، وفي هذا الأخير يكتمل معنى التحاور، فالتعارض بهذا المعنى يقع في المنطوق والمسكوت عنه.وتكون نماذجه النظرية التبليغ والتفاعل، ومنهجه التحاجّ وشواهده النصوص التناظرية كالخطاب الأدبي والخطاب الصوفي.

لقد استنتج طه عبد الرحمن أن هذه النماذج تمكّن من تصنيف الخطابات ووصفها، لذلك لم يشأ أن يتركها في مستواها النظري بل نظر في وجوه تحققها وطبّقها على ما دعاه بالفلسفة التداولية في التراث الإسلامي التي تجد بعض عناصرها في ممارسة المناظرة، هذه الممارسة التي خلص إلى أنها تفيدنا حقيقة تداولية كبرى، على كل مهتم بالتداوليات أن يتمثلها وهي: **أنه لا كلام إلا بين اثنين ولو كان بين المرء و نفسه، ولا اثنين إلا عارض ومعترض، ولا عارض إلا بدليل، ولا معترض إلا لطلب الصواب، ولا طلب للصواب إلا بجملة من القواعد.** نلاحظ أن هذه الصيغة التي خلص إليها طه عبد الرحمان، تشمل كل ما تضطلع به التداولية في تعاملها مع الخطابات، وهي بذلك تطرح إجراءات تحليل أي خطاب انطلاقا من فقه هذه الحقيقة، فيكون بذلك قد أبان طبيعة المنهج التداولي الذي يجب أن يرتبط بطبيعة كل خطاب، وهنا مكمن الطواعية والحرية التي يمنحها للدارس في هذا المجال.

(2) / وضع المصطلح :

تدل طريقة طه عبد الرحمان في نقد النظريات وصياغة أخرى على استراتيجية علمية قائمة على التأصيل، تتجاوز الآلية المعتمدة في ترجمة الأفكار والنظريات، واستثمار جهود علماء المسلمين في البحث التداولي،

ولقد انعكس ذلك على استراتيجيته في وضع المقابل العربي ووضع المصطلحات، وذلك من خلال السّعي إلى ما يلي:

1-اقتراح المصطلح الجامع: تفاديا لتشتيت المفاهيم، وذلك بوضع كلمة واحدة عوض بعض المصطلحات المكوّنة من أكثر من كلمة، انسجاما مع طبيعة اللغة الأصلية، مع بيان الفائدة الإجرائية لهذا المصطلح، من ذلك مثلا ترجمة مفهوم argument explicite أو الدليل التصريحي، أو الحجة الظاهرة وذلك بتفضيل لفظ واحد على اللّفظين، ففضّل مصطلح **الظهير** الذي يعرّف بأنه "الدليل الذي يصرح فيه بكل أجزائه تصريحا"(12) وهو إذ يؤثر أن يصطلح على هذا الدليل بلفظ الظهير في مقابل الضمير على وزن فعيل المشتق من مادة ظهر، فمراعاة لمقتضى التقابل الذي يمتاز به اللسان العربي، ولقد ذكر الفائدة الإجرائية لهذا المصطلح والتي تتجلى في كونه يمكّن من التمييز بين الضمير وغيره من الأدلة التي تشبهه صورة(13).

2-اعتماد الاستعمالات الجارية في اللغة العربية، وذلك تفاديا لبعض المصطلحات المعربة والتي لا تفي بالغرض التبليغي، من ذلك اقتراحه لفظة العقد كمقابل للمصطلح الأجنبي codage ولفظة الحل كمقابل لمصطلح décodage و قد رأينا منذ بداية ترجمة المصطلحات اللسانية اجتهادات مختلفة في ترجمة هذين المصطلحين مثل المسدي والمعجم الموحد وغيرهما.

كما أنه تفادى استعمال بعض المصطلحات المعرّبة والتي تشيع ليس لأن العلم يفرضها بفرض ما تعبّر عنه، ولكن نظرا للتسرّع مثل كلمة توبولوجيا topologie فهو يضع لها مصطلح موضعيات راجعا في ذلك إلى أوّل استقبال عربي للمصطلح topos اليونانية الأصل الوارد في النقل العربي لأورغانون أرسطو حيث ترجم العرب كلمة topoi **بموضع**، كما يستعمل كلمة **متوالية** في مقابل المصطلح الأجنبي suite ويستند إلى تعريف لابن سينا عن التوالي بقوله "كون شيء بعد شيء بالقياس إلى مبدأ محدود وليس بينهما شيء من بابهما"(14) غير أن اعتماده على التراث الاصطلاحي لا يعني أنه يتبعه اتباعا مطلقا، لأنه يدرك أن العرب لم يتركوا صياغة نظرية

في وضع المصطلح على الرغم من أنهم مارسوا المنهج و الاصطلاح، غير أنهم لم يضبطوهما داخل نسق، ولذلك نلاحظ التشتّت الاصطلاحي عندهم، وقد أدرك ذلك وحاول أن يلمّ شتات ما عبّر عنه متفرّقا في مصطلحات جامعة مثل ما ورد في قوله "اعلم أن دلالة الإشارة ودلالة الدلالة، ودلالة الاقتضاء كلها دلالات تابعة لدلالة العبارة أي متولدة من القوة اللزومية لدلالة العبارة، فلنصطلح على تسمية هذه الدلالات باسم جامع نحتاج إلى استخدامه في هذا المقام وليكن الدلالات غير العبارية"(15) .

وتندرج هذه الآلية ضمن استراتيجية التأصيل التي تستبدل الاختصار بالتطويل وتضع التهوين بدل التهويل الاصطلاحي،وهو إذ يعمد إلى هذا فليس من باب العودة إلى التراث فحسب، بل يضع في كثير من الأحيان نظريات وآراء الغرب موضع انتقاد ونقاش، وهي دلالة على أننا ينبغي أن نفهم ونتمثّل قبل أن نبحث عن المقابل العربي ولعل جزءا مهما من أزمة الاصطلاح تتأتّى من كوننا لا نستوعب المفاهيم ولا نتمثّلها وفق سياقاتها المعرفية. كما أنه بهذه الطريقة يسعى إلى تنمية قدرة الفهم وتمكين القارئ من اكتساب اللغة والمفاهيم في الوقت نفسه بدل المفاهيم فقط، كما تدل على أن ترجمة المفاهيم ووضع المقابل الاصطلاحي، استيعاب ذكي وتأويل حصيف لخطاب الآخر، وليست عملية تقيّد بمفرداته وتراكيبه.

3- الاعتماد على الاشتقاق في ضع المقابلات، واستثمار هذه الخاصية المميّزة للغة العربية، ويكون بذلك قد أسهم في تذليل أحد معوقات الترجمة وهي إشكالية ترجمة السوابق واللواحق préfixes et suffixes فمن المعلوم أن اللغات الأوربية تعتمد في خلق المصطلحات التركيب المزجي عن جذور لاتينية، وإن تكاثر المصطلحات المركّبة بهذه الطريقة صار عائقا أمام استيعاب المناهج العلمية، ولذلك نجد طه عبد الرحمان يولي أهمية كبيرة لهذه الطريقة في وضع المقابل إلى درجة أصبحت تجسّد جوهر إستراتيجيته في التأصيل والترجمة، ونجد ذلك في كتبه من ذلك ترجمته مقولات أوستين acte locutoire بالفعل الكلامي و acte illocutoire بالفعل التكلّمي و acte

perlcutoire بالفعل التكليمي، وإذا عدنا إلى طبيعة الصيغة الاشتقاقية لهذه المقابلات سنجد أن **الكلام** مصدر كلم يدل على الناتج اللغوي من عملية التكلم، **والتكلم** مصدر تكلم يدل عملية إنتاج الكلام، **والتكليم** مصدر كلم يدلّ على توجيه الكلام المنتوج إلى شخص ما. إنه يشتق من نفس المادة حرصا على استثمار هذه الخاصية الاشتقاقية التي تمتاز بها اللغة العربية، لكونها تؤدي نفس المعنى الذي تؤدّيه السوابق واللواحق التي تعبّر عن الدرجة في المعنى في اللغات الأوربية، ولقد مكّنته هذه الطريقة من نقل النظريات والمفاهيم الغربية وصياغتها في نماذج تتماشى مع طبيعة اللغة العربية من ذلك مثلا نموذج الحوارية الذي أقام عليه كتابه "في أصول الحوار وتجديد علم الكلام"، حيث قسم الحوارية إلى مراتب أدناها الحوار ثم المحاورة ثم التحاور وهو أعلى مراتب الحوارية، معتمدا على استثمار جهود علماء الإسلام والنظريات الغربية معا، ولكن التمييز بين هذه المراتب و بهذه المصطلحات ما كان ليتم له في لغة غير العربية كما قال هو. كما صاغ نموذجا للتواصل من خلال مصطلحات تدرجية هي **الوصل** الذي يفيد معنى الجمع بين طرفين بواسطة أمر مخصوص، فالوصل لا يكون إلا بواصل، والوصل في هذه المرتبة هو الخبر، ثم يأتي **الإيصال** وهو نقل الخبر مع اعتبار مصدر الخبر الذي هو المتكلم، ثم **الاتصال** وهو نقل الخبر مع اعتبار مصدر الخبر الذي هو المتكلم، واعتبار مقصده الذي هو المستمع(16).

إن اختيار طه عبد الرحمان هذه المصطلحات يهدف إلى جعلها أدوات إجرائية مفيدة في التصنيف والوصف، ولقد استغل الاشتقاق استغلالا يتجاوز من خلاله آفة التبعيد التداولي، وهي إشكالية نقل المصطلح إلى العربية و ذلك من أجل تقريب المعنى، ولقد تمّ ذلك نتيجة تفهّم لطبيعة اللغة العربية من ذلك مثلا **تركيزه على الصفة قبل الموصوف عكس ما هو شائع**، كقولنا القول المضمر أو الخطاب الإضماري مقابلا للمصطلح الأجنبي implicite فيضع مقابله الإضمار التخاطبي، كما يستغل الصيغ **الصرفية المفردة بدل الصيغتين كوضعه كلمة تشاكل** مقابلا لكلمة isomorphisme الأجنبية بدل التشكيل التطابقي.

4- مراعاة المناسبة بين المدلول الاصطلاحي واللغوي:

لقد اختار طه عبد الرحمان مصطلح التداوليات مقابلا للمصطلح الغربي pragmatique لأنه كما يرى يفي بالمطلوب، باعتبار دلالته على معنيي الاستعمال والتفاعل معا(17) ولعل في هذه المراعاة للمناسبة بين المدلول الاصطلاحي واللغوي لهذا المصطلح ما يؤكد هيمنة هذا المصطلح في الوطن العربي على مصطلح الذرائعية أو اللفظ المعرب البراغماتية، لأن الأول مرتبط بمصطلح pragmatisme وهي الفلسفة النفعية المادية، أما الثاني وهو المعرّب، فتبنيه مستحبّ إذا فقد المصطلح المقابل باللغة العربية.كما وضع مصطلح التلفظ مقابلا لمصطلح énonciation لأن الكلمة تعني الكلام في مقام مخصوص، في حين أن ترجمتها إلى ملفوظية أو حديث يستبعد المقام.

5-اعتماد البساطة بدل التعقيد وهذه الآلية أيضا ذات بعد تداولي، حيث يستغل الجاري في الاستعمال، من ذلك مثلا استعمال الإثناني بدل الثنائي كمقابل لمصطلح binaire والثلاثي بفتح الثاء الأوّلى بدل الشائع الثلاثي بضم الثاء كمقابل لمصطلح triadique ، و واحدية مقابل monadique ، ووحدانية مقابل unicité كما يترجم structure élémentaire sous ببنية جزئية أولية وليس بنية تحتية بدئية، وغير ذلك كثير من الإجراءات المنهجية التي يعتمد فيها التبسيط بدل التعقيد كأهم إجراءات التقريب التداولي.

لا يعني التأصيل عند طه عبد الرحمان الاتباع أو الأخذ الاعتباطي لمصطلحات القدماء وجعلها مقابلا للمصطلحات الأجنبية، فكثيرا ما ينتقد القدامى لما يقعون فيه من أخطاء كنقده الأصوليين لوقوعهم في "اضطراب كبير بصدد تعيين اقتضاءات الأقوال،...فقد شاع حسب بعضهم أن كل مضمر مقتضى حتى اشتهر قولهم المقتضى هو جعل غير المنطوق منطوقا لتصحيح المنطوق، واستغلقت على بعضهم وجوه التفرقة بين المضمر

الاقتضائي والمضمر غير الاقتضائي، الذي خصوه باسم المحذوف ... والملاحظ أن الأصوليين وإن كانوا قد أتوا بالطريف واللطيف في باب التأويل، لا سيما عند نظرهم في دلالة اللفظ على المعنى باعتبار مرتبته من الظهور والخفاء، فإنهم لم يستثمروا إبداعاتهم وتدقيقاتهم في استجلاء مواطن الاقتضاء في الأقوال"(18) .

لقد وعى طه عبد الرحمان أن بيداغوجية الترجمة لا تقتضي فقط " مجموعة من الخطوط المنهجية، والإجراءات العلمية لتنظيم تحصيل نشاط الترجمة وضبط أولياته ومكوناته وتقويمه"(19) بقدر ما تهدف بالدرجة الأولى إلى إكساب المتلقي واللغة إدراك المفاهيم والعلاقات القائمة بين مختلف هذه المفاهيم والمصطلحات الحاملة لها، لذلك نجد طه عبد الرحمن يفترض أسئلة واعتراضات متبيّنا الأسلوب المنطقي القائم على الحجة والبرهان من أجل إقناعه والتأثير فيه. ولعلّ هذا الجانب التبليغي من الترجمة والاصطلاح هو ما جعل نيومارك يعدّه نوعا ثانيا من النوع الدلالي الذي يقوم على النحو والإعراب إلى حد نادت فيه المدرسة الفرنسية بالنظرية التأويلية للترجمة، مما يعني أن القارئ في واقع الأمر هو مناط التفكير، فله يترجم وينقل. والترجمة التي يعمد فيها إلى التعامل مع المفردة بذاتها، إنما هي هدر للجهد وخيانة للقارئ قبل النص.

لقد نادى طه عبد الرحمان بالترجمة التأصيلية ومارسها في أصعب التخصّصات على القارئ غير المتخصّص، وهو المنطق وفلسفة اللغة والتداوليات، ولقد ظهرت نتائجها وإيجابياتها في تذليل كثير من صعوبات وإشكاليات الترجمة إلى العربية وما تداول كثير من مصطلحاته واستساغتها إلا دليل على ضرورة هذا النوع من الترجمة التي قال عنها بأنها طريق في النقل يجب العمل به .

أخيرا

لو أجرينا قراءة نقدية لأشكال تلقينا للمناهج والمعارف الغربية و كيفيات تعاملنا معها ، فإننا سنجد أن تعاملنا مع معظم المناهج والمعارف، كان تعاملا متسرّعا أوقعنا في مطبات منهجية واصطلاحية كثيرة، حيث أصبح الواحد منا يتبنّى جزءا من منهج ويدافع عنه كأنه هو الذي ابتدعه ويكون مستعدا لكي يقاتل من أجله، ولعل المعرفة الوحيدة التي تعاملنا معها بكثير من الوعي والمعرفة هي التداوليات لأن الصدف قيّضت لها مختصا يتميّز بما ينبغي أن يتميز به المثقف العربي وهو يواجه الثقافة الغربية من معرفة بالتراث العربي والفكر الغربي، فجمع بي الأصالة والمعاصرة.

الهوامش :

(1)- طه عبد الرحمان/ اللسان و الميزان، أو التكوثر العقلي ، ط1، المركز الثقافي العربي ، بيروث / اتلدار البيضاء، 1998 ص 29.

(2)- المرجع نفسه ص30.

(3)- اللسان والميزان ص253.

(4)- م.ن،ص238 .

(5)- مانفريد فرانك،حدود التواصل ، الإجماع والتنازع بين هابرماس وليوتار، ترجمة عز العرب لحكيم بناني، ط1، أفريقيا الشرق امغرب،لبنان، 2003،ص42.

(6)- م ن .ص ن،

(7)- الماوردي، أدب الدنيا والدين نقلا عن اللسان والميزان، ص266-270

(8)- اللسان والميزان، ص253.

(9)- في أصول الحوار، ص31

(10)- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ط2، المركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء، 2000 ص42.

(11)- voir louis.J.PRIETO ; messages et signaux , presses universitaires de France, paris 1972.

(12)- اللسان والميزان، ص.149

(13)- م ن، ص ن.

(14)- م ن، 86.

(15) - اللسان والميزان، 104.

(16) - اللسان والميزان، ص54.

(17) - في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص28.

(18) - اللسان والميزان، 112-113.

(19) - أحمد جوهري بيداغوجية الترجمة العلمية" الترجمة العلمية" ندوة لجنة اللغة العربية لأكاديمية المملكة المغربية، طنجة 1995، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ص158